قرار

في القضية رقم ٦١١ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة الإعلام

نحن مبارك عدنان الرفاعي المحامي العام

تخلص الواقعة فيما أورده الشاكي عبدالله محمد الطريجي في شكواه وما قرره في هذا الشأن بالتحقيقات من أن المشكو في حقه شفيق ناظم الغبرا أصدر كتابه الموسوم: " النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت" والصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في دولة قطر وطرحه للبيع والتداول متضمناً إساءةً بالغةً لدولة الكويت وأخباراً كاذبة ومُضللة تثير الفتنة بين الشعوب، كما تضمن إهانة للقضاء الكويتي والمنتسبين إليه وللشعب الكويتي وأجهزته الحكومية وبما يُعد طعناً في ثوابت دولة الكويت وسياستها، وأضاف أنه بصفته ضابطاً سابقاً في مباحث مخفر شرطة النقرة والتي يقطنها أغلبية فلسطينية قد عايش الفترة التي أعقبت تحرير البلاد من الغزو العراقي الغاشم وما صاحبه من إجراءات الضبط والتحقيق للمتعاونين مع نظام الإحتلال إبان فترة الغزو، إذ إنتدب رئيسًا للتحقيق في ذلك الملف مع بعض أفراد الجالية الفلسطينية وأجرى التحقيقات المُوسعة كسماع الشهود والتحري وإحالة من ثبت تعاونهم مع المحتل الى النيابة العامة وإبعاد بعضهم عن البلاد بعد تسوية حقوقهم المالية، وأضاف أن المطبوع المُنوه عنه تضمن عدة إفتراءات يتعين تفنيدها وعرضها على النيابة العامة بصفتها الجهة المختصة بالتحقيق في تلك الأكاذيب سيما وأنه صدر بعد مضي تسعة وعشرين عامًا من تحرير البلاد وما يثير الدهشة ويُنبئ عن سوء نية المشكو في حقه بُغية إثارة الفتنة بين الشعبين الكويتي والفلسطيني وبعض الأنظمة العربية، وأضاف أن الكتاب أورد

النيابة العامة
مكتب المحامي العام
الكويت في ـــ
الموافق ـــ

وزارة العـدل
MINISTRY OF JUSTICE

PUBLIC PROSECUTION
OFFICE OF THE ATTORNEY GENERAL FIRST

الرقم : ـــ

في فصليه التاسع والعاشر زعماً عما تعرضت له الجالية الفلسطينية بسبب الإحتلال العراقي لدولة للكويت من تنكيل وقسوة وإظهارها (أي الجالية الفلسطينية) كضحية لتلك الأفعال وما أعقبه من تشريد وشتات، وقد تغافل المشكو في حقه عامداً بيان موقف القيادة الفلسطينية ومنظماتها وجاليتها المؤيدة للإجتياح العراقي وقتذاك ، سيما وقد عمد المشكو في حقه إلى إختيار كلمة الشتات ونسبها إلى دولة الكويت الحاضن الحقيقي للفلسطينيين على مر الأزمان، وأساء إلى البلاد بوضع صورة معلم الكويت الشهير(الأبراج) بجانب طفل فلسطيني مُشرد وبما يوحي أن دولة الكويت هي التي تسببت في ذلك الشتات. وأضاف الشاكي أن الفصل التاسع من الكتاب المنوه عنه والمعنون : غزو العراق للكويت والفرص الضائعة، قد تضمن في الصفحة الرقيمة ٢٣٩ ،" أن منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من فصائلها المُسلحة نسجت علاقات خاصة مع المُعارضة اليسارية اللبنانية، وارتبطت في الوقت نفسه، بصلات وثيقة مع المعارضة الكويتية، الأمر الذي فاقم الشعور بالقلق فيما يتعلق بالناحية الأمنية في الكويت. وعندما جرى حل مجلس الأمة الكويتي في عام ١٩٧٦ اتخذت الحكومة من الحرب الأهلية في لبنان إحدى الذرائع العديدة لحله. لقد أصبحت إحتمالات أن يخل الفلسطينيون بميزان الجوالي (هكذا وردت نصاً بالكتاب) في الكويت وسط تحولات جذرية وتيارات سياسية سادت المنطقة آنذاك، من القضايا التي أخذت تقلق المسؤولين في الكويت". وأردف الشاكي أنه قول مرسل يفتقر للدقة إذ عزا حل مجلس الأمة لأسباب غير واقعية متناسياً أن الدستور الكويتي منح سمو الأمير صلاحية حله محاولاً ربط حل مجلس الأمة بالخوف من توغل الجالية الفلسطينية وعمد إلى إغفال عرض مرسوم الحل الذي تضمن مبرراته

ليأكـد مزاعمـه المكذوبـة!!؛ وأضـاف أن المشـكو فـي حقـه أورد بالصـفحة الرقيمـة ٢٤٠ مـن مؤلفـه الطعـين،" أن الكويـت تعرضـت لضـغوط المجتمـع الكـويتي وفئاتـه المعارضـة فـي شـأن التغيـر والإصـلاح، مـا أدى فـي عـام ١٩٨٦ إلـى حـل مجلـس الأمـة للمـرة الثانيـة، كمـا شـهدت الكويـت فـي أواسـط الثمانينيـات مُوجـة مـن الإرهـاب علـى يـد جماعـات موالـية لإيـران. هـذا كلـه انعكـس علـى العلاقـة بالجاليـة الأكبـر فـي الكويـت؛ أي الفلسـطينيين، مـن حيـث حـدة الإجـراءات الأمنيـة الداخليـة والتـدقيق فـي هويـات المقيمـين. وبـدأت السـلطات الكويتيـة منـذ أواخـر السـبعينيات وخـلال الثمانينيـات بفـرض قيـود علـى الإقامـة وتأشـيرات الـدخول وتصـاريح العمـل والتعليـم وحصـول غيـر الكـويتيين علـى رخـص السـيارات ومـا إلـى ذلـك، مـا خلـق تـوتراً وضـيقاً بـين قطاعـات كبيـرة مـن الفلسـطينيين. "، وأردف الشـاكي أن ذلـك السـرد غيـر صـحيح ومحـض إفتـراء إذ تمتعـت الجاليـة الفلسـطينية بمعاملـة خاصـة تعـد الأفضـل بـين الجاليـات الأخـرى ومنحـت المزايـا والتسـهيلات والتوظيـف فـي مرافـق الدولـة ووزاراتهـا مـن بـاب التعـاطف مـع القضـية الفلسـطينية وشـعبها ودون أن يقـدم المشـكو فـي حقـه دلـيلاً علـى تلـك الإجـراءات الأمنيـة الإسـتثنائية الداخليـة والقيـود الخاصـة بتأشـيرات الـدخول وتصـاريح العمـل ورخـص القيـادة، ودون أن تـنخفض أعـداد الفلسـطينيين المقيمـين فـي الـبلاد مـن تلـك الإجـراءات المزعومـة . وأضـاف الشـاكي أن المشـكو فـي حقـه أورد بالصـفحة الرقيمـة ٢٤٥ ،" إن المجموعـات الفلسـطينية المتنوعـة اتخـذت موقفهـا بنـاء علـى خبراتهـا التاريخيـة فـي الكويـت. فالمتعـاطفون مـن الفلسـطينيين مـع العـراق رأوا أن الغـزو العراقـي للكويـت عمليـة مؤقتـه، بـل أعتبـروا أن هـذا الحـدث قـد يـأتي بوضـع مفيـد للعـرب ولقضـية الفلسـطينيين فـي الأراضـي العربيـة المُحتلـة. وكـان ضـمن هـذه المجموعـة فلسـطينيون

اعتقـدوا أن الكويـت إنمـا كانـت تضـغط علـى الفلسـطينيين قبـل عـام ١٩٩٠ لإجبـارهم علـى مغـادرة الكويـت، والشـاهد علـى ذلـك محـاولات تقلـيص عـدد الفلسـطينيين فيهـا وذلـك مـن خـلال برنـامج طمـوح – للتكويـت – فـي وزارات الدولـة والمـدارس كافـة واعتبـروا أن الغـزو العراقـي حصـل نتيجـة لـرفض الكويـت الاسـتجابة لـبعض مطالـب العـراق الإقتصـادية، كمـا أعتقـدوا أنـه لـم تكـن لـدى العـراقيين نيـات سـيئة تجـاه الكـويتيين، وأن القيـادة العراقيـة بأيـديولوجيتها القوميـة لابـد أنهـا تعمـل لمصـلحة الأمـة العربيـة". وأضـاف الشـاكي أنـه قـول مغلـوط خلـى مـن دليـل يقينـي عـن رغبـة حكومـة الكويـت بـإجراءات خاصـة أو ممارسـتها لضـغوطات إسـتثنائية لإخـراج الفلسـطينيين قبـل عـام ١٩٩٠ ولـم يقـدم المؤلـف أي أسـماء أو معلومـات أو أرقـام تشـير إلـى مغـادرة بعـض الفلسـطينيين الكويـت آنـذاك . وأضـاف الشـاكي أن المشـكو فـي حقـه أورد بالصـفحة الرقيمـة ٢٤٩ ،: " لسـوء حـظ الجاليـة الفلسـطينية فـي الكويـت أنهـا إعتبـرت منـذ البدايـة فـي الأوسـاط العربيـة، كمـا فـي الإعـلام الخليجـي والمصـري، مُؤيـدة للعـراق بغـض النظـر عـن موقفهـا الحقيقـي ، بـل إنهـا أُتهمـت دون غيرهـا بحالـة النهـب والفوضـى التـي عمـت الكويـت. مـع أنهـا حالـة عمـت الكويـت وشـاركت فيهـا فئـات عديـدة عربيـة وغيـر عربيـة، وهـي حالـة شـائعة فـي أوضـاع الفوضـى؛ فأمثلـة الحـرب الأهليـة اليمنيـة واللبنانيـة، أو حتـى إنقطـاع الكهربـاء فـي نيويـورك ثـلاث سـاعات تؤكـد لنـا أن حالـة النهـب تتحـول وسـط قطـاع مـن بسـطاء النـاس حالـة عامـة عنـد سـقوط القـانون والنظـام. لكـن جـزءًا كبيـرًا مـن النهـب كـان مـن سـلوكيات النظـام العراقـي اليوميـة. كـان هـذا الجانـب واسـع النطـاق وخـدم فئـات مُتنفـذة فـي قمـة هـرم النظـام العراقـي، إذ رعاهـا وشـجعها ونظمهـا. " وأردف الشـاكي أنهـا محاولـة مـن المشـكو فـي حقـه الـدفاع عـن الجاليـة الفلسـطينية وإتهـام

الإعـلام الخليجـي والمصـري بإختيـار الجاليـة الفلسـطينية دون غيرهـا بمُسـببات النهـب والسـرقة والفوضـى التـي اجتاحـت الـبلاد إبـان الاحـتلال، وقـد أغفـل المشـكو فـي حقـه عامـداً موقـف الفلسـطينيين حكومـة وشـعباً ومبـايعتهم النظـام العراقـي ومبـاركتهم الإحـتلال. وأضـاف الشـاكي بالتحقيقـات أن المشـكو فـي حقـه أورد فـي الصـفحة الرقيمـة ٢٥٠ ، " أن مواقـف بعـض قـادة منظمـة التحريـر الفلسـطينية قـد تباينـت بـين مُسـتنكر للغـزو ومُعتبـرة إيـاه خطـأ لا يجـوز إرتكابـه كجويـد الغصـين وأبـو أيـاد وخالـد الحسـن وأبـو مـازن ونبيـل شـعث "، وقـد إعتبـره الشـاكي قـول مكـذوب، إذ أن القيـادي الفلسـطيني خالـد الحسـن (والـذي يحمـل الجنسـية الكويتيـة أيضـاً) أيـد الإحـتلال ونظامـه وتبنـى مقترحـاً مكتوبـاً لإنهـاء الاحـتلال يتضـمن إنهـاء وجـود الكويـت ككيـان بـالرغم مـن جنسـيته الكويتيـة، وقـد صـدر لاحقـاً مرسـوم أميـري بسـحب جنسـيته إثـر تحريـر الـبلاد بتهمـة الخيانـة العظمـى، وعمـد المشـكو فـي حقـه إلـى إغفـال تلـك الواقعـة . وأضـاف الشـاكي أن المشـكو فـي حقـه أورد بالصـفحة ٢٥٦ مـن كتابـه الطعـين ." الواقـع أن التباعـد بـين الشـعبين قـد اتسـع فبلـغ مُسـتويات جديـدة عنـدما بـدأت المقاومـة الكويتيـة حملـة إغتيـالات محـدودة النطـاق، إذ قتلـت مدرسـة فلسـطينية كرسـالة تحذيريـة عنـدما حاولـت إسـتئناف عملهـا فـي تشـرين الثـاني – نـوفمبر – وهاجمـت خليـة أخـرى للمقاومـة الكويتيـة مدرسـة ثانويـة للبنـات إثـر إعـلان التلفزيـون العراقـي عـن إفتتـاح هـذه المدرسـة، إذ أثـارت مشـاهد الطالبـات والمدرسـات وهـن يتغنـين بالشـعارات التـي تُمجـد صـدام حفيظـة أفـراد هـذه الخليـة، فهاجمـت المدرسـة فـي اليـوم الثـاني لبـدء الدراسـة فيهـا، مـا أدى إلـى مقتـل عـدد مـن التلميـذات والمدرسـات. كمـا وقعـت عـدة تفجيـرات فـي المنـاطق ذات الأغلبيـة الفلسـطينية خـلال فتـرة الاحـتلال، الأمـر الـذي فـاقم التـوتر بـين الطـرفين وجعـل إمكـان

التعايش بينهما غاية في الصعوبة. لكن الجدير بالإنتباه أن جهداً فلسطينياً مهماً بذل من حركة فتح لمنع حصول ردات فعل لهذه الحوادث". مردفاً أنها أقوالٌ مكذوبة غايتها زج الإتهامات للمقاومة الكويتية بحملة اغتيالات للمدرسة ومهاجمة ثانوية البنات وإرتكاب عدد من التفجيرات، وقد خلى الكتاب من ذكر إسم المُدرسة القتيلة أو أسماء ضحايا التفجيرات وأدلتها ونسبتها للمقاومة الكويتية بالرغم أن المدرسة الثانوية التي عناها المذكور تقع بمنطقة حولي وفتحت أبوابها وحيت مديرتها النظام العراقي السابق ورئيسها القتيل في طابور الصباح سيما وأن المديرة المذكورة خضعت للتحقيق والإستجواب منه شخصياً وأصدر القضاء الكويتي حكمه النهائي قبلها. وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد في الصفحة الرقيمة ٢٥٧ من الكتاب ، : " هكذا، في ظل التصنيف العام لجميع الفلسطينيين ووضعهم في مصاف العدو، شعر الفلسطينيون في الكويت أنهم خسروا الحكومة الكويتية في المنفى، وأنهم وقعوا في مصيدة يصعب الخلاص منها. فنجد أن الإعلام في العديد من الدول العربية ساهم بشكل مقصود أو عفوي في نشر معلومات غير صحيحة عن قيام الفلسطينيين بعمليات سلب ونهب وتعاونهم الكامل مع العراق. وصور إعلام بعض الدول العربية الإحتلال العراقي للكويت وكأنه إحتلال فلسطيني، فكان في هذا كثير من التجني على مجريات الأمور. في الوقت نفسه، وقع الفلسطينيون ضحية السياسة الرسمية الفلسطينية، إذ لم يقم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وأعضاء المنظمة بمناشدة الفلسطينيين عدم التعاون مع العراقيين بل إنهم نتيجة سياسة غير مدروسة، غلبت عليها الإنفعالات والحسابات غير الصائبة، أوحوا للفلسطينيين بإمكان إيجاد حل عربي للأزمة ". وهي محاولة من المشكو في حقه اظهار

الفلسـطينيين أنهـم ضـحية وسـائل الإعـلام العربيـة وتشـويه سـمعتهم ومـوقفهم الحقيقـي إبـان الاحـتلال . وأضـاف الشـاكي بالتحقيقـات أن المشـكو فـي حقـه أورد فـي الصـفحة الرقيمـة ٢٧٣ مـن مؤلفـه الطعـين " أن الفلسـطينيين الـذين بقـوا فـي الكويـت أثنـاء الغـزو العراقـي دفعـوا ثمـن مـا قـام بـه نظـام صـدام حسـين بـأن تراجعـت أعـدادهم داخـل دولـة الكويـت إثـر تحريرهـا مـن ٤٠٠ ألـف إلـى نحـو ١٥٠ ألفـاً وأضـحت محـط غضـب الكـويتيين وإحباطـاتهم وسـخطهم نتيجـة موقـف منظمـة التحريـر الفلسـطينية والحكومـة الأردنيـة وكثيـراً مـن المثقفـين الفلسـطينيين إبـان الأزمـة سـيما تصـريحات الـرئيس الفلسـطيني ياسـر عرفـات فـي المـؤتمر الصـحافي الـذي عُقـد بتـاريخ ١٩٩١/٢/١٧ بالعاصـمة الأردنيـة عمـان والـذي أثـار غضـب الكـويتيين تجـاه الموقـف الفلسـطيني"، وهـي محاولـة مـن المشـكو فـي حقـه تحميـل الحكومـة الكويتيـة وشـعبها سـبب تراجـع أعـداد الجاليـة الفلسـطينية بـالبلاد، جاحـداً المزايـا والتسـهيلات التـي قُـدمت لتلـك الجاليـة والتـي أيـدت العـدوان العراقـي وباركتـه . وأضـاف أن المشـكو فـي حقـه أورد فـي الصـفحة الرقيمـة ٢٧٤ مـن الكتـاب الطعـين :" أن عمـل الفلسـطينيين فـي الـدوائر الحكوميـة – إبـان الإحـتلال – كـان يعتبـر تعاونـاً مـع المحتلـين. لقـد مـر علـى الفلسـطينيين الإنتـداب البريطـاني كمـا مـر علـى السـوريين الانتـداب الفرنسـي، ولـم تكـن هـذه الأعمـال تعتبـر تعاونـاً. أمـا فـي حالـة إحـتلال العـراق للكويـت فـالأمور مختلفـة، فالحشـد الـدولي وقيـادة الولايـات المتحـدة جعلـت عمـر هـذا الإحـتلال قصـيراً، وجعلـت قدرتـه علـى تمكـين وجـوده إداريـاً وسياسـياً محـدوداً". وهـو تبريـر مـن المشـكو فـي حقـه لمـن عمـل فـي الـدوائر الحكوميـة إبـان الإحـتلال العراقـي بـالرغم مـن الجـرائم التـي إرتكبهـا ومُحاولتـه طمـس خريطـة الـبلاد. وأضـاف أن المشـكو فـي حقـه أورد فـي الصـفحة الرقيمـة ٢٧٥ مـن

الكتاب، " وفقاً لأقوال المحامي عماد السيف، فأن جماعات كويتية من خارج صفوف أفراد المقاومة حصلت على أسلحة وبدأت بعد التحرير بإصدار الأحكام وتولي القوانين". وهي محاولة لإتهام بعض المواطنين بممارسة القتل والانتقام دون توثيق أو سند لتلك الأقوال. وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد في الصفحة الرقيمة ٢٧٥ ، " عن تعرض أبو أيمن على الحسن لمحاولة إغتيال على أيدي جماعة كويتية محلية في أوائل آذار – مارس-١٩٩١ (بعد التحرير بأيام)، وكادت المحاولة أن تنجح لولا أن هب جيرانه الكويتيون ومعهم إمام مسجد المنطقة لنجدته وإنقاذ حياته. أن كثير من الأبرياء كانوا ضحايا هذا الوضع، فقد تعرض كثير منهم إما للإعتقال أو الضرب أو القتل إستناداً إلى الهوية، لا على جرم فعلي. بدت الأحوال السائدة حينذاك وكأنها مرآه لنزاع أهلي. فقد ساد شعور عميق بالعداء والتجرد من الشعور الإنساني تجاه الفلسطينيين، بالإضافة إلى الشعور بالغبن والخداع المنتشر في المجتمع الكويتي" . وهو إتهام من المشكو في حقه لأبناء الشعب الكويتي بمحاولة إغتيال على الحسن دون دليل أو بيان يتضمن أسماء المتورطين في محاولة الاغتيال أو الإشارة إلى رقم القضية وبيان تفاصيلها. وأضاف الشاكي أن الصفحة الرقيمة ٢٧٥ تضمنت،" أن الإحتلال العراقي للكويت مارس بحق الشعب الكويتي تنكيلاً وسلوكاً جائراً لا إنسانياً، ما حوله ضحية أمام الممارسات العراقية القاسية. ولكن بعد التحرير اقتصر هذا الفعل على الكويتيين تجاه الفلسطينيين بشكل عام، بينما تحول شعور الفلسطينيين إلى الإحساس بالمعاناة، وبأنهم أصبحوا هم الضحية ". وهو إعتراف من المشكو في حقه بتعرض الكويتيين للتعذيب والتنكيل من قبل النظام العراقي والذي استحال إثر التحرير تجاه الفلسطينيين ودون أن يقدم دليلاً على

ذلك الإتهام. وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد في الصفحة الرقيمة ٢٧٦ ،" بلغ عدد الذين أُعتقلوا منذ اليوم الأول لتحرير الكويت في فبراير ١٩٩١ وحتى إنتهاء موجة الاعتقالات في شهر يوليو من العام نفسه ستة آلاف شخص من الجنسيات كافة ، (مثل الفلسطينيون نسبة كبيرة منهم). ولا شك أن كثير منهم قد تعرض للضرب المبرح، فيما جرى تعذيب آخرين لأيام وأسابيع، وقد وثقت منظمة مراقبة الشرق الأوسط والصليب الأحمر معظم تلك الإعتقالات، أما عدد القتلى من المدنيين، بمن فيهم المدنيون العراقيون والبدون الذين عاشوا في الكويت قبل آب – أغسطس وبقوا فيها بعد التحرير، فقد بلغ نحو ١٠٠ شخص، وبلغ عدد المفقودين من الجنسيات كافة ١٦٠ شخصاً. وكان نصيب الفلسطينيين من ذلك كله، وفق إحصاءات مدققة، ١٦ قتيلاً مؤكداً و٣٣ مفقوداً، وفي الإمكان إعتبار معظم المفقودين في عداد القتلى " . وأردف الشاكي أنها أقوال مُرسلة تفتقر للدقة أو التوثيق سيما وأن السجن المركزي قدرته الإستيعابية أقل من ستة آلاف سجين ولم يوثق المؤلف تقارير المنظمات وأدلتها والشخصيات التي شهدت على هذه الإعتقالات وبما يُنبئ عن رغبة المشكو في حقه تشوية سمعة الكويت ووزارة الداخلية ورجال الأمن بإرتكابهم جرائم القتل والتعذيب دونما سند . وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد في الصفحة الرقيمة ٢٧٧ من مؤلفه " أن ثمة ١٣ حالة إغتصاب لفتيان فلسطينيين صغار وقد كانت الحكومة الكويتية بطيئة في البداية في إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه العنف المدني حتى يونيو ١٩٩١ "، وهو إتهام خطير وإساءة عمديةٌ لسمعة الشعب الكويتي المجبول على القيم والالتزام الديني والأخلاقي الحسن ودون أن يوثق المشكو في حقه تلك الحالات المزعومة التي يرفضها

الكويتيون قاطبة . وأضاف أن المشكو في حقة أورد في الصفحة الرقيمة ٢٨١ أن " محاكم الحرب التي جرت فيها المُحاكمات علانية في ١٩٩١/٥/١٨ كان ينقصها التنظيم، فكان هناك نحو ٣٥٠ شخصاً معتقلاً بتهمة التعامل مع العراقيين من بينهم ٢٠ إمرأه . وكانت تلك المحاكمات مليئة بالمواقف العاطفية النابعة من الكويتيين الذين حضروا المحاكمات. وكان القضاة متأثرين إلى حد كبير بما حصل في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ . وقد انتقد الإعلام الغربي بشدة إجراءات تلك المحاكمات". وهو إتهام للقضاء الكويتي وطعناً بنزاهته والتي شهدت علانية وحضوراً لافتاً لوسائل الإعلام الدولي ومكنت جميع المتهمين من توكيل المحامين وبما يتوافق مع صحيح القانون، وأضاف أن المشكو في حقه أورد بالصفحة الرقيمة ٢٨١ من الكتاب ، " أن المحامين عماد السيف ونجيب الوقيان من أوائل المحامين الكويتيين الذين دافعوا عن المتهمين في ظل أوضاع صعبة ووسط سخط شعبي على الفلسطينيين، وإستطاعوا استصدار عفو لعدد كبير ممن ثبتت براءتهم. وقد مهدت هذه المحاكمات، على الرغم من ردات الفعل الدولية التي شككت في نزاهتها، لإجراء محاكمات أكثر تنظيماً ووضوحاً في الجولة الثانية من المحاكمات التي أجريت في شهر نيسان - أبريل ١٩٩٢. فقد جيء حينها بالشهود، كما لم يؤخذ بالإعترافات التي أُنتزعت بالقوة أو التعذيب. وأدى هذا إلى نيل العشرات من المتهمين البراءة، بينما دين عدد قليل منهم. مع التنويه على أن الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد أصدر أمراً بتخفيف أحكام الإعدام التي قررتها المحاكمات السابقة عن جميع المتهمين" . وهو تناقض بيّن من المشكو في حقه لزعم مُحاكمات غير عادلة نُزعت إعترافات المتهمين فيها بالقوة والجبر مع وجود محامين كويتيين يدُافعون عنهم!! وقد

خلت تلك المزاعم من أدلة بالتعذيب والجبر سيما وأن المحاكمات كانت علنية بحضور وسائل الإعلام والمتابعين والمراقبين ولجان حقوق الانسان المختلفة، وقد شارك بإعداد محضر الضبط والتفتيش في القضية الكبرى التي صدرت بها أحكام الإعدام والتي ترافع فيها المحاميان عماد السيف ونجيب الوقيان وقد خلى الكتاب من أدلة أو إثبات لتلك الإتهامات. وأضاف الشاكي أنه بتاريخ ١٩٩٠/٨/١١ حول النظام العراقي مبنى جريدة القبس ومطابعها إلى جريدة تسمى النداء وتولى مسؤوليتها وإدارتها وتحريرها ثلة من المتعاونين من جنسيات مختلفة وكان – الشاكي – قد حرر محضر التفتيش والضبط والإحالة إلى النيابة العامة والشاهد الرئيسي في القضية إثر إحالة ٢٤ متهماً في شهر يونيو من سنة ١٩٩١ بتهمة العمل في جريدة النداء الناطقة باسم الدولة الغازية وصدرت بحقهم أحكام الإعدام والسجن المؤبد والمؤقت، ثم إلتمس أحد الرؤساء العرب الراحلين الإفراج عن ثمانية متهمين من رعاياه بعد قضائهم نحو ثمانية أعوام في السجن وخفض أحكام الإعدام إلى المؤبد حتى تم الافراج عن معظم المحبوسين بالعفو الأميري الصادر في عام ٢٠٠٢ . وأضاف أن المشكو في حقه أورد بالصفحة الرقيمة ٢٨١ من الكتاب : " وجد المحامون الكويتيون الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن المتهمين أن موقفهم في حد ذاته مخاطرة، إذ تعرضوا لتهديدات المواطنين الغاضبين. هذه الحقيقة المتناقضه – أي أن تكون المحاكم علاجاً عاماً للغضب الشعبي للكويت في الوقت الذي يدافع فيه محامون كويتيون عن المتهمين – تُعبر عن الأبعاد الإنسانية والنفسية في مثل هذه الصراعات التي تصيب الشعوب والحلفاء السابقين". وقد سعى المشكو في حقه أن يوهم القارئ أنه رغم قناعة المحامين الكويتيين بالدفاع عن المتهمين الفلسطينيين

إلا أنهم تلقوا التهديدات والمخاطرة من غضب الشعب الكويتي، وهو قول مرسل بلا سند، إذ خلى الكتاب من إبراز تلك التهديدات أو البلاغات التي سجلها المحامون حسبما زعم المؤلف أو بيان أسماء من وجه تلك هذه التهديدات. وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد بالصفحة الرقيمة ٢٨٢ :" أنهت الكويت بعد تحريرها خدمات معظم الفلسطينيين العاملين في القطاع الحكومي وتقدر الأعداد بآلاف الموظفين والموظفات في قطاع التعليم والصحة والإدارة لكل منهم عائلة قد تكون مكونة من ثلاثة أو أكثر لقد دفعت الكويت جميع مستحقات الخدمة للفلسطينيين لكن أوضاع الغزو والتحرير جعلت الدولة تتعامل مع نهاية الخدمة بإسلوب مختلف عما كانت الأمور قبل عام ١٩٩٠، هكذا خسر الموظفون عدداً من الإمتيازات التي كانت تدفع لهم عندما تنتهي خدماتهم بشكل طبيعي قبل عام ١٩٩٠ "، وأردف الشاكي بأقواله أن الحكومة مارست حقها بإنهاء خدمات من تعاون مع المحتل وكانت راقية بمنح المتعاونين حقوقهم ومستحقاتهم، وإتهام المشكو في حقه للحكومة إنها استولت على مستحقات الفلسطينيين غير صحيح ولم يقدم ما يثبت أسماء من رفض منحهم خدماتهم ومستحقاتهم وهو إتهام بتعسف الحكومة مع الجالية الفلسطينية ومازالت أعداد من الفلسطينيين مستمرة بأعمالهم حتى الوقت الحالي في مؤسسات الدولة المختلفه. وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد بالصفحة الرقيمة ٢٨٢ : " كان الفلسطينيون العاملون في القطاع الخاص في موقف مماثل، بعضهم إستمر في الشراكة بالإتفاق مع شريكه، وكثير منهم باعوا حصصهم بأسعار زهيدة. وفي كثير من الحالات، إن لم يكن في أغلبها، كان الشريك الكويتي كفيلاً شكلياً، وفي حالات أخرى شريكاً في رأس المال. فنظام الكفالة والشراكة المتبع في الكويت ومنطقة

الخليج أضر بالفلسطينيين. فعبر هذا النظام يمكن البدء بتأسيس أعمال مربحة وناجحة مع شركاء كويتيين صامتين، لكن هذا النظام لم يكن نظاماً عادلاً عندما وقع الخلاف أو أصبح الشركاء في وضع يتطلب بيع حصصهم في شركات أسسوها وأداروها على مدى عقود. الكثير من الكفلاء الشكليين أصروا على الإستفادة من جميع الثغرات القانونية المُمكنة للسيطرة الفعلية على الشركات وقيمتها، وحدث هذا في ظل أجواء من إستغلال حالة التوتر. لم يكن هذا سلوك كل القطاع الخاص والشراكات، فالقصص هنا متباينة ويجب الحذر من التعميم، لكن ظاهرة القفز على الحصص بسبب تملك الكفيل ٥١% من الشركة، أكان ذلك بصورة شكلية أم رسمية، لم تكن ظاهرة استثنائية". وهو إتهام موجه لشريحة التجار المرتبطين بالشراكة مع بعض الفلسطينيين مع علمه أن القطاع الخاص بالكويت يحظى بإحترام وتقدير داخل الكويت وخارجها ولديهم عقود موثقة مع الشركاء الكويتيين من وزارة العدل وهذه العقود تثبت أحقية كل شريك بما يملك والمحاكم الكويتية هي الجهة التي تفصل بأي نزاع أو خصومه بين الشركاء ولم يتمكن المشكو في حقه أن يُحدد حالات أو أرقام لدعاوي مرفوعة أو أسماء فلسطينيين تم الضغط عليهم للتنازل عن حقوقهم وشركاتهم وحصصهم وابتزازهم نظرًا لظروف الاحتلال وهو كلام مرسل الهدف منه الإساءة للنظام والطبقة التجارية في الكويت. وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد بالصفحة الرقيمة ٢٨٢ : " في حالات الموظفين العاملين في الشركات المختلفه، سنجد أن صاحب العمل في موقف تفاوضي أفضل، خاصة عندما لم يحصل موظفوه على إقامة من الدولة، في هذه الحالة ستقع مفاوضات إنهاء الخدمة، بعض أصحاب العمل لم يقدموا شيء للموظف يساوي أعوام العمل

والأتعـاب، إنطلاقـاً مـن أن الغـزو دمـر شـركتهم بالأسـاس، والـبعض الآخـر سـاوم المـوظفين علـى نهايـة الخدمـة ليقبلـوا بالنصـف أو أقـل، وذلـك إسـتغلال للأحـوال ". وإذ يـتهم المشـكو فـي حقـه بعـض رجـال القطـاع الخـاص بالاسـتيلاء علـى حقـوق وأتعـاب بعـض الفلسـطينيين ونهايـة خـدمتهم دون أن يقـدم أسـماء تلـك الشـركات أو التجـار أو أسـماء المـوظفين ، وهـو أمـر معيـب وإتهـام باطـل للقطـاع الخـاص والقـائمين عليـه .

وأضـاف المشـكو فـي حقـه أن الشـاكي أورد بالصـفحة الرقيمـة ٢٨٥ مـن الكتـاب : " استغرق الكويتيـون ردحـاً مـن الـزمن للـتخلص مـن أثـار الغـزو النفسـية وجروحـه، ولكـن مـا أثـار دهشـة المسـؤولين فـي الكويـت هـو أن الكثيـر مـن المـواطنين مـن التجـار وأصـحاب القطـاع الخـاص كتبـوا كتـب توصـية مـؤثرة بحـق شـركائهم ومـوظفيهم الفلسـطينيين لتـأمين الإقامـة لهـم، وبالتـالي لمـزاولتهم أعمـالهم. ولـم تكـن تمـنح الإقامـة إلا لأقليـة بعـد أن يقـوم رب العمـل أو الشـريك الكـويتي، بكتابـة رسـائل إلـى وزيـر الداخليـة يشـيد مـن خلالهـا بموقـف شـريكه أو موظفيـه إبـان المحنـة التـي ألمـت بالكويـت. ولكـي تمـنح الإقامـة كـان لابـد مـن موافقـة وزيـر الداخليـة بنفسـه عليهـا. وبنـاء عليـه منحـت بضـعة آلاف مـن الإقامـات لفلسـطينيين – رغـم محـدوديتها وصـعوبتها وفـي معظـم الحـالات إسـتحالتها – ". وأضـاف الشـاكي مُعقبـاً عـن ذلـك أن وزارة الداخليـة وضـعت بعـد تحريـر الـبلاد آليـة اسـتثنائية حرصـاً منهـا علـى الأمـن الـداخلي بوضـع قيـود أمنيـة علـى المتعـاونين مـع النظـام العراقـي كمـا طلـب مـن الفلسـطيني المقـيم كتـاب تزكيـة مـن بعـض المـواطنين المـرابطين أثنـاء الاحـتلال بـأن لـم تبـدر مـن طالـب الإقامـة تصـرفات أو انتهاكـات أو ممارسـات ضـد الكويـت أو المـواطنين، أمـا تصـوير المشـكو فـي حقـه صـعوبة مـنح الإقامـة وأن وزيـر الداخليـة هـو الشـخص الوحيـد المخـول بمـنح الإقامـة

فهو غير سديد. وأضاف المشكو في حقه أن الشاكي أورد بالصفحة الرقيمة ٢٨٦ : " لهذا أتساءل: هل كان هناك موقف سياسي بين أكثر من طرف دولي وعربي، وإسرائيلي وأمريكي، بالإضافة إلى النظام المصري بقيادة مبارك يرفض مبدأ وجود جالية فلسطينية مؤثره في الكويت ومنطقة الخليج، تمثل القوة الداعمة الأهم للانتفاضة الفلسطينية، وتمثل في الوقت نفسه القاعدة الإدارية التنظيمية والمالية الأهم للحركة الوطنية الفلسطينية؟ فهل يؤدي إضعاف هذه الجالية لضرب آخر قواعد القدرة الفلسطينية الناعمة في الشتات ما يساعد في جعل الفلسطينيين يقبلون بما كانوا يرفضونه على الدوام ! ". وأضاف الشاكي مقرراً أنه بدلاً من أن يهاجم المشكو في حقه القيادة الفلسطينية والقيادات والمنظمات الفلسطينية والشعب الفلسطيني على موقفهم المُخزي المتضامن مع الاحتلال العراقي، عمد إلى التدليس على القارئ بوجود مُخطط بين أكثر من طرف دولي عربي وإسرائيلي وأمريكي بقيادة مصر ضد الشعب الفلسطيني رغم الموقف المشرف لجمهورية مصر ضد الإحتلال العراقي. وأضاف الشاكي أنه كان يتعين على المشكو في حقه بحسبانه مُواطناً كويتياً حريصاً أن يسطر للقارئ بعض الأحداث والوقائع الإرهابية التي تعرضت لها الكويت وبعض المواطنين من بعض التنظيمات الفلسطينية ومواطنيها قبل عام ١٩٩٠ .

وأضاف الشاكي أن تلك الإتهامات والشائعات التي سطرها المشكو في حقه بمؤلفه الطعين قبل حكومة دولة الكويت وبعض الأجهزة الحكومية ورجال القضاء والأمن ورجال المقاومة الكويتية والشعب الكويتي بقصد تشوية سمعتهم دونما سند أو دليل سيما وأنه مواطن كويتي يُفترض به الصدق والأمانة في نقل الحقائق والوقائع

بعـد أن أجمعـت دول العـالم علـى الوقـوف مـع الحـق الكـويتي ودافعـت عنـه وشـاركت معـه بجيوشـها وعتادهـا لتحريـر دولـة الكويـت مـن الإحـتلال العراقـي وبمـا تـنهض فـي حقـه (وحـق وزارة الإعـلام التـي صـرحت ببيـع ذلـك الكتـاب) أنهمـا باعـا وعرضـا للبيـع والتوزيـع ذلـك المطبـوع دون رقابـة أو تصـريح مـن الجهـة المختصـة ودون التأكـد مـن عـدم احتوائـه علـى مـا يحظـر نشـره وفقـاً للمـواد المنصـوص عليهـا بالفصـل الثالـث مـن القـانون رقـم ٣ لسـنة ٢٠٠٦ فـي شـأن المطبوعـات والنشـر، فضـلاً عـن جريمـة إهانـة وتحقيـر رجـال القضـاء والمسـاس بنـزاهتهم وحيـادهم والمسـاس بكرامـة الأشـخاص وتشـويه سـمعة رجـال المقاومـة الكويتيـة والشـعب الكـويتي بصـفة عامـة والتشـكيك فـي الأجهـزة الحكوميـة وإتهامهـا بالتجـاوز دونمـا سـند، فضـلاً عـن إذاعـة ونشـر أخبـار كاذبـة قُصـد منهـا الإسـاءة لكـل أفـراد المجتمـع الكـويتي، وإنتهـاء بـاختراق قـانون الوحـدة الوطنيـة والإساءة إلى الفئة التي قاومت الإحتلال ودافعت عن العباد والبلاد.

وحيـث إنـه بسـؤال الشـاكي بـدر خالـد البحـر بالتحقيقـات قـرر أن المشـكو فـي حقـه شـفيق نـاظم الغبـرا إرتكـب جريمـة الحـض علـى الكراهيـة وإزدراء فئـة مـن فئـات المجتمـع بـأن نشـر كتابـاً بعنـوان" النكبـة ونشـوء الشـتات الفلسـطيني فـي الكويـت " وطرحـه للبيـع والتـداول فـي مكتبـة آفـاق للنشـر والتوزيـع بمـا تضـمنه مـن عبـارات مـن شـأنها المسـاس بالشـعب الكـويتي والطعـن فيـه إبـان الإحـتلال العراقـي وعقـب تحريـر الـبلاد فـي عـام ١٩٩١ وتحويلـه مـن ضـحية إلـى مُعتـدي باتهامـه إرتكـاب أفعـال مُجرمـة وتحويـل الجنـاة إلـى ضـحايا بـأن أورد فـي الصـفحتين الـرقيمتين ٢٧٦ – ٢٧٧ مـن المؤلـف المشـار إليـه مـا يلـي : "وفقـا لأقـوال أبـو أيمـن لـم تسـجل حـالات إغتصـاب مـن كـويتيين بحـق فلسـطينيين كمـا أشـيع فـي بعـض وسـائل الإعـلام، ولكـن ثمـة ١٣ حالـة اغتصـاب لفتيـان

فلسطينيين صغار، وقد كانت الحكومة الكويتية بطيئة في البداية في إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه العنف المدني حتى شهر يونيو ١٩٩١ ، وقد أشار إلى مصدر هذه المعلومة في حاشية الصفحة أنه أبو أيمن – مقابلة شخصية – ، الكويت، آب / أغسطس ١٩٩١. " الأمر الذي يُعد إتهاماً باطلاً ووصمة عار ينسبها الكاتب للشعب الكويتي الصامد وللمقاومة الكويتية الباسلة وهي أفعال دنيئة خلت من الدليل سوى مصدر فلسطيني واحد يدعى " أبو أيمن وإسمه علي الحسن"– الذي أشار له في صفحته الرقيمة ٢٧٥ وهو ما تتعارض مصلحته مع الكويت حال كونه ينتمي للجالية التي تعاونت مع المحتل وتكيل الحقد للكويت آنذاك، فضلاً عما يكنه من كراهية إثر سحب جنسية شقيقه " خالد الحسن" الذي تم تجنيسه قبل الغزو بعد إتهامه بالخيانة العظمى بسبب موقفه المعادي للكويت وقتذاك ، كما حاول المشكو في حقه إيهام القارئ وتحريف التاريخ بأن اعتبر من يدعى خالد الحسن من القيادات الفلسطينية التي استنكرت الإجتياح العراقي الغزو. وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه عمد إلى خلط الحقائق واتهام الكويتيين والمقاومة بقتل الفلسطينيين وتعذيبهم في الصفحة الرقيمة ٢٧٦ من مطبوعه وأستند إلى مراجع ذكرها في حاشية الصفحة تتناقض وما ذكره من أعداد هؤلاء الضحايا الفلسطينيين . وأضاف الشاكي أن المشكو في حقه أورد بالصفحة الرقيمة الصفحة ٢٧٥ : " إن الاحتلال العراقي للكويت مارس بحق الشعب الكويتي تنكيلاً وسلوكاً جائرًا لا إنسانيًا ما حوله ضحية أمام الممارسات العراقية القاسية، ولكن بعد التحرير إقتصر هذا الفعل على الكويتيين تجاه الفلسطينيين بشكل عام " . وهو اتهام باطل للكويت وتشبيه بالمحتل ومساواة شنيعة وبما يُعد جريمة بحق التاريخ الناصع للشعب الكويتي والشرفاء من أبنائه في

الـدفاع عـن وطـنهم إبـان الاحـتلال ، وأنهـى أقوالـه إتهـام وزارة الإعـلام بإجـازة نشـر هـذا الكتاب بحسبانها شريكاً للمشكو في حقه فيما نسبه إليه على النحو المبين سلفاً .

وحيـث إنـه بسـؤال عبيـر عبـدالله الحسـينان (مفـتش بـوزارة الإعـلام) بالتحقيقـات قـررت أنهـا توجهـت إلـى مكتبـة آفـاق للنشـر والتوزيـع فـي يـوم ١٥ مـن مـارس سـنة ٢٠١٩ وتمكنـت مـن ضـبط كتـاب : النكبـة ونشـوء الشـتات الفلسـطيني فـي الكويـت والصـادر عـن المركـز العربـي للإبحـاث ودراسـة السياسـات فـي دولـة قطـر للمؤلـف نـاظم شـفيق الغبـرا وتبـين أنـه غيـر مُـرخص ببيـع الكتـاب وتداولـه داخـل دولـة الكويـت، وأنهـت أقوالهـا أن المسؤول عن المكتبة محل الضبط يُدعى أحمد جابر عجيل الشمري.

وحيـث إنـه بسـؤال ياسـر حمـزاوي عبـدالعال (بـائع بمكتبـة آفـاق للنشـر والتوزيـع) بالتحقيقـات أنكـر علمـه أن كتـاب : النكبـة ونشـوء الشـتات الفلسـطيني فـي الكويـت غيـر مُـرخص ببيعـه وتداولـه داخـل دولـة الكويـت وقـرر أن أحمـد جـابر عجيـل الشـمري هـو المسؤول عن دار النشر المذكورة .

وحيـث ثبـت مـن مُطالعـة كتـاب وزارة الداخليـة المـؤرخ ٢١ مـن أبريـل ٢٠١٩ عـدم الاستدلال على أحمد جابر عجيل الشمري .

وحيـث اطلعـت النيابـة العامـة علـى الصـورة الضـوئية المرفقـة بـالأوراق للبحـث الموسـوم: مثالـب فـي كتـاب النكبـة ونشـوء الشـتات الفلسـطيني فـي الكويـت للسـفير فيصـل راشـد الغـيص (ثمـاني صـفحات) والمكـون مـن أربـع عشـرة فقـرة تضـمنت تعـداداً لمثالـب الكتـاب الطعـين ومعائبـه مـن وجهـة نظـر محـرره وخاتمـة مؤداهـا أن المطبـوع لـم يؤد الغرض المنشود منه .

وحيث إنه باستجواب المشكو في حقه شفيق ناظم شفيق الغبرا بالتحقيقات أنكر ما نُسب إليه وقرر أن مؤلفه الموسوم : نشوء الشتات الفلسطيني في الكويت هي رسالة الدكتوراه التي أعدها باللغة الإنجليزية عام ١٩٨٧ وأضاف إليها بحثه المنشور في عام ١٩٩٥ حول علاقة الفلسطينيين بالكويت إبان الاحتلال العراقي والوارد بكتاب أسماه : من تداعيات احتلال الكويت، والمجاز من وزارة الإعلام وأضاف أنه دمج هذين المؤلفين وأعاد صياغتهما وأصدرهما في شهر نوفمبر من سنة ٢٠١٨ تحت المسمى المبين عاليه إبان سنة التفرغ العلمي من جامعة الكويت ٢٠١٦ – ٢٠١٧ ، وأضاف أن الجهة التي أصدرت الكتاب ونشرته هي المعنية بالحصول على الترخيص اللازم لطرحه للبيع والتداول ، وأضاف أن ما أورده الشاكيان بالتحقيقات ما هو إلا إستنتاج غير صحيح للمفاهيم الواردة بالكتاب وقراءة مجتزأة له ، إذ يتعين قراءة فصول الكتاب بأكملها وربط الموضوعات بذاتها للوصول للهدف المنشود، ثم قدم نسختين أصليتين من المُؤلفين ، الأول : النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والصادر في سبتمبر ٢٠١٨ الطبعة الأولى، والثاني : من تداعيات إحتلال الكويت والصادر عن دار قرطاس للنشر والتوزيع ١٩٩٥ الطبعة الأولى .

وحيث أن النيابة العامة إطلعت تفصيلاً على كتاب المشكو في حقه الموسوم: النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت بعدد ٣٤٢ صفحة ، كما إطلعت تفصيلاً على الفصل الثالث من الكتاب الثاني الموسوم: من تداعيات إحتلال الكويت وعنوانه : الفلسطينيون والكويتيون، الصراع والفرص الضائعة من صفحة رقم ١٠٥ حتى صفحة رقم ١٤٩ .

وحيث إنه من المقرر أن حرية الرأي والتعبير من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحُرة، إذ غدت من الأصول الدستورية الراسخة في كل بلد ديمقراطي مُتحضر، وحرص الدستور الكويتي على النص عليها في المادة الرقيمة ٣٦ ، فلكل فرد في المجتمع حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غيرهما من الوسائل المشروعة دونما حاجة إلى تحديد موضوع ذلك الرأي أو قصره على أمر دون أمر، فالرأي والتفكير والإبداع صفات للعقل المستنير الذي يعصم الضمير ويدرك الحقائق ويميز بين الأمور ويوازن بين الأضداد ويتبصر ويتدبر ويجود بالجديد والتجديد ويخرج عن المعارج المطروقة لغير المطروقة ليقود صاحبها إلى الحق والصواب، فتكون له الحرية في مناقشة أحداث التاريخ ووقائعه وشخوصه ومسبباته وزلاته ونتائجه وآثاره ما دامت لا تخرج عن حدود البحث المُتزن والمناقشة المهيبة الخالية من البذاءة أو التزييف أو الإفتراء وبما لا يخل بالسلم العام.

كما أنه من المقرر قانوناً أن العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمؤرخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم يُخضع حرية البحث العلمي لثمة قيود، خلافاً لحرية الرأي والتعبير التي يجوز تقيدها بإجراءات قانونية في الحالات التي تضر بالأمن القومي أو السلم العام، إذ منح طلاب العلم والباحثين (فُرادى أو جماعات) حرية متابعة وتطوير ونقل المعارف والأفكار بالوساءل البحثية أو العلمية أو المناقشة أو التوثيق أو الإنتاج أو الإبداع أو الكتابة، وتشمل الحرية الأكاديمية حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم في المؤسسة أو النظام الذي يعملون فيه وأداء وظائفهم دون تمييز أو خشية من قمع من جانب الدولة أو أي قطاع آخر.

وحيث إنه من المقرر قانوناً أنه يتعين على النيابة العامة في سبيلها للتحقق من صحة الواقعة أو نفيها أن تُورد في أسباب قرارها ما يدل على أنها فحصت ما طرح عليها من أدلة فحصاً دقيقاً وأوفتها ما تقتضيه من عناية وسلكت في سبيل ذلك كل الوسائل المُوصلة إلى الكشف عن أنها فهمت واقع النزاع فهماً صحيحاً مُستمداً من أصل ثابت في الأوراق، ذلك أن عبء إثبات التهمة يقع عليها بوصفها ممثلة الإدعاء، دون أن يعني ذلك أن مُهمتها قاصرة على إثبات التهمة فقط، لأن وظيفتها هي إثبات الحقيقة بجميع صورها، سواءً فيما يتعلق بأركان الجريمة أو شرط المسؤولية وثبوتها في حق من تُنسب إليه، وعليها أن تبحث بنفسها من خلال إجراءات مشروعة عن تلك الحقيقة، دون أن تجشم المتهم عبء إثبات البراءة، فالبراءة أمر مُفترض ولا محل لإثباتها أمام جهة التحقيق، وكل ما هو جدير بالبحث هو التحقق مما إذا كانت هناك أدلة كافية يمكنها أن تدحض هذا الأصل أم لا ، أما إذا توافرت أدلة تفيد صحة الاتهام، كان من حق المتهم تقديم ما لديه من أدلة لدحض ما توافر ضده ، وعلى النيابة العامة جمع هذه الأدلة أيضاً عند الاقتضاء، لأن مهمتها هي كشف الحقيقة بكافة صنوفها، فإذا خلت التحقيقات من دليل قاطع على صحة الاتهام، لا يلتزم المتهم بتقديم أي دليل على براءته، فقضاء البراءة قد يبنى على أدلة قاطعة تنفي الاتهام، أو على عدم وجود أدلة قاطعة تثبت صحة الاتهام، ذلك أن الشك في الإدانة يتساوى مع القطع بالبراءة .

وحيث يتعين بداءة أن نُنوه في شأن ما دفع به المشكو في حقه شفيق ناظم الغبرا من أن مُؤلفه المُوسوم: من تداعيات احتلال الكويت والصادر عن دار قرطاس للنشر والتوزيع مُجاز من وزارة الإعلام، فهو نعي غير سديد، إذ أن إجازة الكتاب

من الجهة الإدارية المختصة لا تحول دون خضوعه لرقابة القضاء وسُلطانه للفصل فيما قد يحتويه من مظنة العوار أو الإنحراف، مما يتعين الإلتفات عن هذا الدفع .

كما تنوه النيابة العامة أيضاً - وقبل الخوض في مطاعن الشاكي - إنها أوردت فقرات الكتاب الطعين حسبما دُونت نصاً في تضاعيفه، دون تدخل منها بالتعديل أو الضبط، وتضمنت شططاً في أدوات الترقيم والتفريد دون أن نلتزم بها في قادم السطور، لذا لزمت الإشارة .

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه من إساءته لدولة الكويت بوضع صورة معلمها الشهير (أبراج الكويت) بجانب طفل فلسطيني مُشرد وبما يُوحي أن الكويت سبب ذلك الشتات ، فهو نعي مردود، إذ بان للنيابة العامة إثر إمعانها في غلاف الكتاب الطعين أنه تضمن صورةً تجريديةً لطفل راجل تفتح تصورات لا حدود لها في ذهن القارئ وخياله توطئة لسبر أغوار المطبوع ومحتواه، مما لا تثريب عليه.

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه في الصفحة الرقيمة ٢٣٩ وما بعدها من أن " منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من فصائلها المُسلحة نسجت علاقة خاصة مع المعارضة اليسارية اللبنانية وارتبطت في الوقت ذاته بصلات وثيقة مع المعارضة الكويتية الأمر الذي فاقم الشعور بالقلق فيما يتعلق بالناحية الأمنية في الكويت عندما جرى حل مجلس الأمة الكويتي في عام ١٩٧٦ إتخذت الحكومة من الحرب الأهلية في لبنان أحد الذرائع العديدة لحله، لقد أصبحت إحتمالات أن يخل الفلسطينيون بميزان القوى في الكويت وسط تحولات جذرية وتيارات سياسية سادت المنطقة آنذاك من القضايا التي أخذت تقلق المسؤولين في الكويت ". وهو سرد انكره الشاكي بحسبانه قولاً مُرسلاً يفتقر للدقة بمحاولة ربط حل

مجلس الأمة آنذاك بالخوف من توغل الجالية الفلسطينية في البلاد . وقد بان للنيابة العامة إثر إطلاعها على ذلك الفصل من الكتاب الطعين أنها فقرة منقولة من كتاب الدكتور عادل الطبطبائي - السلطة التشريعية في دول الخليج العربي صفحة ٤٥ و٣٤٤ - حسبما يبين في هامش الكتاب المُنوه عنه، وهو رأي في واقعة سياسية مضت، وجدل في مُبررات حل البرلمان في زمن سابق (١٩٧٦)، وقد أشار المشكو في حقه إلى مصدر تلك المعلومة وبما يتوافق مع أصول البحث العلمي، مما لا غضاضة فيه ولا تعيب المؤلف طالما ذكر مصدرها، سيما وأن الأخير لم يُجادل في صلاحيات سُمو الأمير أو ينكرها وبما يُخالف نص المادة الرقيمة ٢٠ من قانون المطبوعات والنشر الرقيم ٣ لسنة ٢٠٠٦ وعلى النحو الذى هجس به الشاكي في شكواه . مع التنويه على أن النيابة العامة إطلعت على أسباب حل مجلس الأمة الكويتي في المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والذي عزا مُبرراته إلى إستغلال الديمقراطية وتجميد التشريعات والسعي لتحقيق المكاسب الشخصية وإثارة الأحقاد وتضليل الناس وتجاهل مطالبهم وعلى النحو الذي ورد تفصيلاً بالأمر، لذا وجب التنويه .

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورده بالصفحة الرقيمة ٢٤٠ من مؤلفه أن " الكويت تعرضت لضغوط المجتمع الكويتي وفئاته المُعارضة في شأن التغير والإصلاح مما أدى في عام ١٩٨٦ إلى حل مجلس الأمة للمرة الثانية، كما شهدت الكويت في أواسط الثمانينيات مُوجة من الإرهاب على يد جماعات مُوالية لإيران الأمر الذي انعكس على العلاقة بالجالية الأكبر في الكويت أي الفلسطينيين من حيث حدة الإجراءات الأمنية الداخلية والتدقيق في هويات

المقيمين، إذ بدأت السلطات الكويتية منذ أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات بفرض قيود على الإقامة وتأشيرات الدخول وتصاريح العمل والتعليم وحصول غير الكويتيين على رخص السيارات وما إلى ذلك مما خلق توتراً وضيق بين قطاعات كبيرة من الفلسطينيين" . وإذ تُشير النيابة العامة إلى أن تلك الواقعات التاريخية الشهيرة (حل البرلمان عام ١٩٨٦ وتفجيرات الثمانينيات من القرن المنصرم وما صاحب ذلك من إجراءات وقائية للدولة صاحبة السيادة) قد تناولتها مئات المقالات الصُحفية واللقاءات المتلفزة وعشرات الكتب السياسية باختلاف التوجهات والنوايا، فتعددت الآراء وتباينت الرؤى مما لا ضير فيه وصولاً لإثبات الحقيقة وإبراز أدلتها عبر المناقشة العلمية والتاريخية الرصينة بأسانيد جلية ودون أن يُحتج أن ما قيل وما طُرح يرمي إلى الإساءة لدولة الكويت أو سياستها .

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورده بالصفحة الرقيمة ٢٤٥ من كتابه الطعين،" أن المجموعات الفلسطينية المتنوعة إتخذت موقفها بناءً على خبراتها التاريخية في الكويت، فالمتعاطفون مع العراق رأوا أن الغزو العراقي للكويت عملية مُؤقته وأعتبروا أن هذا الحدث قد يثمر عن وضع مفيد للعرب وللقضية الفلسطينية في الأراضي العربية المُحتلة وكان ضمن هذه المجموعة فلسطينيون اعتقدوا أن الكويت إنما كانت تضغط على الفلسطينيين قبل عام ١٩٩٠ لإجبارهم على مُغادرة الكويت والشاهد على ذلك محاولات تقليص عدد الفلسطينيين فيها من خلال برنامج طموح ل " التكويت " في وزارات الدولة والمدارس كافة، وأعتبروا أن الغزو العراقي حصل نتيجة لرفض الكويت الإستجابة لبعض مطالب العراق الإقتصادية كما اعتقدوا أنه لم تكن لدى العراقيين نيات سيئة تجاه الكويتيين

وأن القيادة العراقية بأيديولوجيتها القومية لابد أنها تعمل لمصلحة الأمة العربية "، وقد اعتبره الشاكي قولاً مغلوطاً خلى من دليل يقيني عن رغبة حكومة دولة الكويت القيام بتلك الإجراءات الإستثنائية بزعم إخراج الفلسطينيين من البلاد قبل عام ١٩٩٠ . وحيث أن النيابة العامة إطلعت على الفقرة الطعينة وثبت لها أنها وردت في سياق بيان واقعة ردة الفعل الفلسطينية في الأسابيع الأولى للغزو والتي أفرد لها المشكو في حقه عنواناً : " الغزو العراقي وردة الفعل الفلسطينية في الأسابيع الأولى" من الصفحة رقم ٢٤٤ حتي الصفحة رقم ٢٤٨ وأسهب في بيان صُنوف المواقف الفلسطينية المتباينة من الغزو العراقي ما بين متعاطف معه ومُعارض له ومن اتخذ موقف الحياد؛ ثم أفرد لكل صنف المبُررات التي دعته لإتخاذ هذا الموقف أو ذاك، وقد وردت الفقرة الطعينة في بيان مُبررات من أيد الغزاة من الفلسطينيين دون أن يتبنى هذا الإتجاه أو ذلك الرأي حسبما هجس الشاكي مما لا جناح عليه في هذا الأمر؛ إذ لا يليق رصد العبارات وتقييمها مُنفصلة عن سياق الحديث وإسباغ المعاني المُغايرة على مدلول الكتاب أو مقصد مؤلفه وعلى النحو المبين سلفاً.

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورده بالصفحة الرقيمة ٢٤٩ من كتابه الطعين ،: " لسوء حظ الجالية الفلسطينية في الكويت أنها أُعتبرت منذ البداية في الأوساط العربية كما في الإعلام الخليجي والمصري مُؤيدة للعراق بغض النظر عن موقفها الحقيقي بل إنها أُتهمت دون غيرها بحالة النهب والفوضى التي عمت الكويت مع أنها حالة عمت الكويت وشاركت فيها فئات عديدة عربية وغير عربية وهي شائعة في أوضاع الفوضى ، فأمثلة الحرب الأهلية اليمنية واللبنانية أو حتى إنقطاع الكهرباء في نيويورك ثلاث ساعات تؤكد لنا أن حالة النهب تتحول

وسط قطاع من بسطاء الناس حالة عامة عند سقوط القانون والنظام لكن جزءًا كبيرًا من النهب كان من سُلوكيات النظام العراقي اليومية، وكان هذا الجانب واسع النطاق وخدم فئات متنفذة في قمة هرم النظام العراقي إذ رعاها وشجعها ونظمها " . وقد إعتبرها الشاكي مُحاولة من المشكو في حقه الدفاع عن الجالية الفلسطينية وإتهام الإعلام الخليجي والمصري إختيار الجالية الفلسطينية دون غيرها أنها المتسببة بحالة النهب والسرقة والفوضى التي اجتاحت البلاد إبان الاحتلال. وإذ إطلعت النيابة العامة على العبارة الطعينة وبان لها أنها منقولة من مرجع أجنبي هو : Taghreed Alqudsi-Ghabra, (Two Months under Iraqi Occupation: A Personal Account,) (١٦) Digest of Middle East Studios, vol. ٢, no.١ (Winter ١٩٩٣), pp. ٣٨-٣٩. وترجمته غير الرسمية : " شهران تحت الإحتلال العراقي" ، تجربة شخصية لتغريد القدسي – الغبرا دراسات خاصة بالشرق الأوسط – منشور في عام ١٩٩٣ الصفحتين ٣٨ / ٣٩ ، مما لا غضاضة فيه متى ما أشار إلى مصدرها وفقاً لقواعد البحث العلمي الصائب . فضلاً على أن عبارة : " أن الجالية الفلسطينية أُتهمت دون غيرها بحالة النهب والفوضى التي عمت الكويت مع أنها حالة عمت الكويت وشاركت فيها فئات عديدة عربية وغير عربية وهي شائعة في أوضاع الفوضى" ، وهو رأي في مسألة ، والرأي قابل للمناقشة التاريخية الرصينة بين صنوف المؤرخين ولا جناح عليه في إيرادها.

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورد في مؤلفه الطعين في الصفحة الرقيمة ٢٥٠ ، " أن مواقف بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية قد تباينت بين مُستنكر للغزو ومُعتبرة إياه خطأ لا يجوز إرتكابه كجويد الغصين وأبو

أيـاد وخالـد الحسـن وأبـو مـازن ونبيـل شـعث ". وقـد اعتبـره الشـاكي قـولاً مكـذوباً بدلالـة موقـف القيـادي الفلسـطيني خالـد الحسـن الـذي أيـد الإحـتلال ونظامـه وتبنـى مقترحـاً مكتوبـاً بإنهـاء وجـود الكويـت بـالرغم مـن جنسـيته الكويتيـة التـي جُـرد منهـا لاحقـاً. وقـد بـان للنيابـة العامـة إثـر إمعانهـا فـي الصـفحة الرقيمـة ٢٥٠ مـن الكتـاب الطعـين أن المشـكو فـي حقـه اسـتعرض المواقـف المتباينـة للقـادة الفلسـطينيين مـن – الحـق الكـويتي الراسـخ – مـا بـين الإدانـة والشـجب أو التضـامن مـع الغـزاة ثـم عـدد أسـماءهم إثـر تتبـع مـواقفهم – مـن وجهـة نظـره – ، وأيـاً كـان وجـه الصـواب أو العـوار فيمـا ادعـاه فـإن القـارئ النابـه والمتـابع الأريـب والمسـتقرئ فـي التـاريخ وشـأنهم فـي تقـدير حقيقـة ذلـك الإدعـاء مـن عدمـه، ولهـم الأخـذ بهـذا الـرأي أو طرحـه، فـلا إلـزام بمـا قيـل ولا حظـر علـى مـا سُـطر مـن معلومـات متـى مـا خلـت الأوراق مـن مظنـة التـأثيم أو سـوء النوايـا؛ مـع التنويـه علـى أن مواقـف مـن اصـطف مـع الحـق الكـويتي وجـأر بـه مـن الـدول والحكومـات والسياسـيين والعـوام مُسـتقرة فـي ضـمائر الكـويتيين ووجـدانهم إسـتقرار الجبـال الراسـخات، لا يزحزحهـا سـطر مـن بحـث أو بضـعة سـطور، فيمـا حفظـت عقـولهم اللقنـة كـل مـن اصـطف مـع الغـي وأسـاغهم الشـر واسـتعذبهم المـر ليكـون لهـم عظـة وعبـرة فـي قادم الأزمان.

وحيـث إنـه فـي شـأن مـا نُسـب للمشـكو فـي حقـه فيمـا أورد فـي مؤلفـه الطعـين فـي الصـفحة الرقيمـة ٢٥٦ مـن " أن التباعـد بـين الشـعبين قـد اتسـع فبلـغ مُسـتويات جديـدة عنـدما بـدأت المقاومـة الكويتيـة حملـة إغتيـالات محـدودة النطـاق وقتلـت مدرسـة فلسـطينية كرسـالة تحذيريـة عنـدما حاولـت إسـتئناف عملهـا فـي شـهر نـوفمبر وهاجمـت خليـة أخـرى للمقاومـة الكويتيـة مدرسـة ثانويـة للبنـات إثـر إعـلان التلفزيـون العراقـي عـن

إفتتاحها وأثارت مشاهد الطالبات والمدرسات وهن يتغنين بالشعارات التي تمُجد صداماً حفيظة أفراد هذه الخلية فهاجمت المدرسة ... إلى أخر عبارة : " لكن الجدير بالانتباه أن جهوداً فلسطينية مُهمة بُذلت من حركة فتح لمنع حصول ردات فعل لهذه الحوادث " ، وهي وقائع انكرها الشاكي غايتها زج الإتهامات للمقاومة الكويتية بحملة الإغتيالات المزعومة . فإن النيابة العامة تأكد يقيناً - وأيا كانت صحة تلك الرواية من عدمه - أن ما أقدم عليه رجال الكويت ونساؤها من أفراد المقاومة الباسلة وفصائلها المختلفة إبان فترة الإحتلال الغادر ذوداً عن وطنهم المكلوُم هي من أعمال البطولة والشرف والفخر العظيم، مُستقرة في الضمائر يتناقلها أبناء هذا الوطن جيلاً إثر جيل، لا ينال منها غمغمة السُطور أو لغو ثلة من الباحثين أو بائعي سَقطَ المتاع من أوهام الرواية والأقاصيص ... فيضحى من الأليق غض الطرف عما سطره المشكو في حقه بهذا الشأن، من باب الترفع والملائمة، وإعمالاً لقيم هذا المجتمع ومبادئه، ورفعةً لمبدأ حرية الرأي وتشجيعاً للبحث العلمي.

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورد في مُؤلفه الطعين في الصفحة الرقيمة ٢٥٧ منه، " هكذا في ظل التصنيف العام لجميع الفلسطينيين ووصفهم بمصاف العدو شعر الفلسطينيون في الكويت أنهم خسروا الحكومة الكويتية في المنفى وأنهم وقعوا في مصيدة يصعب الخلاص منها، فنجد أن الإعلام في العديد من الدول العربية ساهم بشكل مقصود أو عفوي في نشر معلومات غير صحيحة عن قيام الفلسطينيين بعمليات سلب ونهب وتعاونهم الكامل مع العراق، وصورت إعلام بعض الدول العربية الإحتلال العراقي للكويت وكأنه إحتلال فلسطيني فكان في هذا كثير من التجني على مجريات الأمور في الوقت نفسه وقع

الفلسطينيون ضحية السياسات الرسمية الفلسطينية إذ لم يقم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وأعضاء المنظمة بمناشدة الفلسطينيين عدم التعاون مع العراقيين بل إنهم نتيجة سياسة غير مدروسة غلبت عليها الإنفعالات والحسابات غير الصائبة أوحوا للفلسطينيين بإمكان إيجاد حل عربي للأزمة "، وهو ما اعتبره الشاكي محاولة من المشكو في حقه اظهار الفلسطينيين كضحية لوسائل الإعلام العربية وتشويه سمعتهم وموقفهم الحقيقي إبان الاحتلال. والنيابة العامة ترى أن ما سطره المشكو في حقه – أيا كان صواب هذا الطرح أو إعوجاجه – من قبيل السرد التاريخي والتحليل السياسي، ودون أن يلزم أن يلقى رأي الكاتب – أيا كان – هوى القارئ أو استحسانه لينيء عن المساءلة والعقاب، مع تأكيد النيابة العامة على أن مناصرة الحق وإنكار الظلم ودفع الظالم من غرائز أخيار البشر، مزروعة في ضمائرهم، دون حاجة إلى مُناشدة أو إيعاز وعلى النحو الذي أورده المشكو في حقه مُسوغاً لتعاون البعض مع المُحتل، لذا وجب التنويه.

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورد في مؤلفه الطعين في الصفحة الرقيمة ٢٧٣ من " أن الفلسطينيين الذين بقوا في الكويت أثناء الغزو العراقي دفعوا ثمن ما قام به نظام صدام حسين بأن تراجعت أعدادهم داخل دولة الكويت إثر تحريرها من ٤٠٠ ألف إلى نحو ١٥٠ ألفاً وأضحت محل غضب الكويتيين وسخطهم نتيجة موقف منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية وكثيراً من المثقفين الفلسطينيين إبان الأزمة سيما تصريحات الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في المؤتمر الصحافي الذي عُقد بتاريخ ١٩٩١/٢/١٧ بالعاصمة الأردنية عمّان والذي أثار غضب الكويتيين تجاه الموقف الفلسطيني" ، وقد إعتبره الشاكي

مُحاولة من المشكو في حقه - تحميل الحكومة الكويتية وشعبها سبب تراجع أعداد الجالية الفلسطينية بالبلاد - هو قول مردود، وتفسير للعبارات في غير معناها ومغزاها، وقطعاً لأوصال فقرات الكتاب الطعين وهتكاً لترابطها، إذ الأمر لا يعدو أن يكون إلا عرضاً لواقعة هجرة الفلسطينيين من الكويت إثر تحريرها وبيان مُسبباتها ودوافعها - من وجهة نظر قائلها -، مما لا ضير فيه في إطار البحث العلمي المشروع، ودون أن تكون غايته تحميل الحكومة الكويتية وشعبها - دون غيرهما - سبب تراجع أعداد الجالية الفلسطينية بالبلاد، ومن ثم فإن استدلال الشاكي بالربط بين تراجع أعداد الجالية الفلسطينية عقب تحرير الكويت وغضب شعبها وسخطهم (دون غيره) يضحى استدلالاً بباطل على باطل ، ويصير من قبيل الخطأ في الاستدلال على مدلول المؤلف.

وحيث إنه في شأن ما نسب للمشكو في حقه فيما أورده في مؤلفه الطعين في الصفحة الرقيمة ٢٧٤ من " أن عمل الفلسطينيين في الدوائر الحكومية - إبان الإحتلال - عُد تعاوناً مع المحتل بالرغم من أن عمل الفلسطينيين إبان الإنتداب البريطاني وعمل السوريين إبان الإنتداب الفرنسي لا يعد تعاوناً، أما في حالة إحتلال العراق للكويت فالأمور اختلفت فالحشد الدولي وقيادة الولايات المتحدة جعلت عمر هذا الإحتلال قصيراً ، وجعلت قدرته على تمكين وجوده إدارياً وسياسياً محدوداً "، وما يُعد - حسبما قرر الشاكي - تبريراً من المشكو في حقه لمن عمل في الدوائر الحكومية إبان الإحتلال العراقي . والنيابة العامة لا ترى غضاضة باختلاف تفسير الطرفين في بيان مفهوم مُقاومة المُحتل ومُباشرة الوظائف المدنية تحت سلطة الاحتلال مع سرد تاريخي لحالات مُغايرة وبما يفتح الباب على مصراعيه للباحثين

والساسة والمؤرخين في التفسير والتحليل والمقارنة وتقديم البرهان، مع التنويه على أن استشهاد المشكو في حقه بالانتداب البريطاني في فلسطين والانتداب الفرنسي في سوريا من قبيل اللغو والتزيد وفساد الحجة والاستدلال، إذ لا مقارنة ولا استشهاد بتعاون المُواطن مع المُحتل في بلده (واقعة تعاون المواطن الفلسطيني أو السوري مع الانتدابين البريطاني والفرنسي) وواقعة تعاون الأجنبي مع المُحتل في دولة مُغايرة (واقعة تعاون بعض الفلسطينيين مع المحتل في الكويت)، سيما وقد بلغ الإنتداب البريطاني لفلسطين ثمانية وعشرين عاماً واستمر الانتداب الفرنسي لسوريا ستةً وعشرين عاماً، وكان ذلك في عهد عهيد، مُختلف في الظروف السياسية والموازنات الأقليمية والتحالفات بين الدول، لذا وجب التنويه .

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورده في مؤلفه الطعين في الصفحة الرقيمة ٢٧٥ وما بعدها في " شأن وقائع منسوبة للسيد المحامي عماد السيف أن جماعات كويتية من خارج صفوف أفراد المقاومة حصلت على أسلحة وبدأت بعد التحرير بإصدار الأحكام وتولي القوانين " ؛ وواقعة " تعرض من يدعى أبو أيمن على الحسن لمحاولة إغتيال على إيدي جماعة كويتية محلية في أوائل شهر مارس ١٩٩١ والتي كادت أن تنجح لولا دفاع جيرانه الكويتيين وإنقاذ حياته ،" وعبارة : " أن الاحتلال العراقي للكويت مارس بحق الشعب الكويتي تنكيلاً وسلوكاً جائراً لا إنسانياً مما حوله ضحية أمام الممارسات العراقية القاسية، ولكن بعد التحرير اقتصر هذا الفعل على الكويتيين تجاه الفلسطينيين بشكل عام بينما تحول شعور الفلسطينيين إلى الإحساس بالمعاناة وأنهم أصبحوا هم الضحية ". وحيث إطلعت النيابة العامة على تلك العبارات تفصيلاً وبان لها أنها وقائع مُنسوبة للمحامي عماد

السيف في مقابلة شخصية مؤرخة يونيو من سنة ١٩٩٢ ، وأخرى منسوبة لمن يدعى علي الحسن في مقابلة شخصية مؤرخة مارس من سنة ١٩٩١، وأيا كان صحة تلك الواقعات من عدمه فإن الأمر لا شأن له بالمساس بالشعب الكويتي أو الإساءة إليه عبر توجيه الاتهامات بالقتل والتنكيل حسبما هجس الشاكي في أقواله ، إذ هي من ضروب السرد التاريخي للوقائع في زمن مُحدد (دون التسليم بها) وبما يفتح الباب أمام الرواة والثقاة بالبحث والاستقصاء والتحقق توطئة لتوثيق الصحيح منها وطرح المرجوح أو الزائف، ودون جنوح الظن في معنى مُسيئ مغاير .

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورده في الصفحة الرقيمة ٢٧٦ من كتابه الطعين،" بلغ عدد الذين أُعتقلوا منذ اليوم الأول لتحرير الكويت في فبراير ١٩٩١ وحتى إنتهاء موجة الإعتقالات في شهر يوليو من العام نفسه ستة آلاف شخص من الجنسيات كافة (مثل الفلسطينيون نسبة كبيرة منهم) ، وكان كثير مُنهم قد تعرض للضرب المُبرح فيما جرى تعذيب آخرين لأيام وأسابيع ، وقد وثقت منظمة مراقبة الشرق الأوسط والصليب الأحمر معظم تلك الإعتقالات، أما عدد القتلى من المدنيين بمن فيهم المدنيون العراقيون والبدون الذين عاشوا في الكويت قبل شهر أغسطس ٩٠ وبقوا فيها بعد التحرير فقد بلغ نحو ١٠٠ شخصاً وبلغ عدد المفقودين من الجنسيات كافة ١٦٠ شخصاً وكان نصيب الفلسطينيين من ذلك وفق إحصاءات مُدققة ١٦ قتيلاً مؤكداً و٣٣ مفقوداً، وفي الإمكان إعتبار معظم المفقودين في عداد القتلى" ؛ وقد جحد الشاكي تلك الإحصاءات المُرسلة التي تفتقر للدقة والتوثيق. وإذ إطلعت النيابة العامة على تلك الإحصاءات تفصيلاً وبان لها أن

المشكو في حقه نسبها للسيد غانم النجار أستاذ العلوم السياسية ورئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب بمقابلة شخصية في شهر سبتمبر من عام ١٩٩١ وعلى تقديرات الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب والصليب الأحمر والمجتمع الدبلوماسي، ولا تثريب على المشكو في حقه في الاستدلال بتلك الإحصاءات المنشورة – أيا كانت دقتها أو الجهة التي نشرتها – متى تم التنويه إلى مصدرها، وللشاكي – أو غيره – المُجادلة بدقة البيانات وعدم الإعتداد بها وبما يخرج تلك المُماراة من نطاق التأثيم الجنائي دون ريب .

وحيث إنه في شأن ما نسب للمشكو في حقه فيما أورده في الصفحة الرقيمة ٢٧٧ من مُؤلفه " أن ثمة ١٣ حالة إغتصاب لفتيان فلسطينيين صغار وقد كانت الحكومة الكويتية بطيئة في البداية في إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه العنف المدني حتى يونيو ١٩٩١ " ، وهو ما اعتبره الشاكي إتهاماً خطيراً وإساءة عمدية لسمعة الشعب الكويتي المجبول على القيم والالتزام الديني والأخلاقي الحسن ودون أن يوثق المشكو في حقه تلك الحالات المزعومة. وقد ثبت من مطالعة النيابة العامة لتلك القفرة أن المشكو في حقه لم ينسب تلك الأفعال المشينة – بفرض صحة وقوعها – إلى شخص معلوم أو فئة من الفئات، إذ سطر رواية منسوبة لمن يُدعى أبو أيمن سالف الذكر قائلاً أنه لم تُسجل حالات إغتصاب من كويتيين بحق فلسطينيين كما أشيع في بعض وسائل الإعلام، بل ثمة ١٣ حالة اغتصاب لفتيان فلسطينيين صغار، وقد كانت الحكومة الكويتية بطيئة في البداية في إتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه العنف المدني حتى يونيو من سنة ١٩٩١ ... وبما ينفى إتهام الكويتيين إتيان تلك الفعلة الدنيئة حسبما أورد الشاكي في شكواه . فضلاً على أن نعت الحكومة

ببطئ التحرك في إتخاذ الإجراءات - آنذاك - هو من قبيل انتقاد القائمين بالعمل العام الذي يكفله الدستور، وهو حق متفرع من الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشأن العام، والحريصين على متابعة جوانبها السلبية وتقرير موقفهم منها، ومُؤدى إنكاره أن حرية الرأي والنقد لن يزاولها أو يلتمس طرقها إلا أكثر الناس إندفاعاً أو تهوراً ، أو أقواهم عزماً ، وبما لا تقبل به النيابة العامة، مما لا تثريب على ما سطره بالفقرة السابقة .

وحيث إنه في شأن ما نُسب للمشكو في حقه فيما أورده في الصفحة الرقيمة ٢٨١ أن " محاكم الحرب التي جرت فيها المحاكمات علانية في ١٩٩١/٥/١٨ كان ينقصها التنظيم فكان هناك نحو ٣٥٠ شخصاً مُعتقلاً بتهمة التعامل مع العراقيين من بينهم ٢٠ إمرأه وكانت تلك المحاكمات مليئة بالمواقف العاطفية النابعة من الكويتيين الذين حضروا المحاكمات وكان القضاة متأثرين إلى حد كبير بما حصل في عام ١٩٩٠، ١٩٩١ وقد انتقد الإعلام الغربي بشدة إجراءات تلك المحاكمات" ، مضيفاً أن " أن المحامين عماد السيف ونجيب الوقيان من أوائل المحامين الكويتيين الذين دافعوا عن المتهمين في ظل أوضاع صعبة ووسط سخط شعبي على الفلسطينيين واستطاعوا استصدار عفو لعدد كبير ممن ثبتت براءتهم ... " حتى فقرة " مع التنويه على أن الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد أصدر أمراً بتخفيف أحكام الإعدام التي قررتها المحاكمات السابقة عن جميع المتهمين" . وإذ ترى النيابة العامة أنه لا تثريب على ما سطره المشكو في حقه حال كونه سرداً تاريخياً لوقائع مفصلية من تاريخ البلاد الحديث وبما لا يحمل غنة الطعن بنزاهة القضاء الكويتي العادل عبر الأزمان وبما قد يُخالف الحظر الوارد بالمادة الرقيمة

٢١ / ٢ مـن قـانون المطبوعـات والنشـر الـرقيم ٣ لسـنة ٢٠٠٦ ، مـع التنويـه علـى أن بيـان الأمـر علـى نحـو مـا سـبق بسـطه لا يعنـي التسـليم بمـا قـرره المشـكو فـي حقـه بحسـبانها حقـائق لا مريـة فيهـا، إذ أنهـا تخضـع لفحـص البـاحثين والمُـدققين والمـؤرخين وصـولاً للحقيقـة الدامغـة . مـع الإشـارة إلـى أن مـا قـرره الشـاكي فـي شـأن تحويـل النظـام العراقـي مبنـى جريـدة القـبس ومطابعهـا إلـى مـا تسـمى جريـدة النـداء (وهـي واقعـة شـهيرة وموثقـة) هـو مـن قبيـل السـرد التـاريخي للوقـائع ممـا لا شـأن لـه بالمشـكو فـي حقـه – وكتابه الطعين –، ويتعين الالتفات عنه .

وحيـث إنـه فـي شـأن مـا نُسـب للمشـكو فـي حقـه فيمـا أورده فـي الصـفحة الرقيمـة ٢٨١ مـن كتابـه الطعـين، " وجـد المحـامون الكويتيـون الـذين أخـذوا علـى عـاتقهم الـدفاع عـن المتهمـين أن مـوقفهم فـي حـد ذاتـه مخـاطرة إذ تعرضـوا لتهديـدات المـواطنين الغاضـبين، هـذه الحقيقـة المتناقضـة أي أن تكـون المحـاكم علاجـاً عامـاً لغضـب الشـعب الكـويتي فـي الوقـت الـذي يـدافع فيـه محـامون كويتيـون عـن المتهمـين تعبـر عـن الإبعـاد الإنسـانية والنفسـية فـي مثـل هـذه الصـراعات التـي تصـيب الشـعوب والحلفـاء السـابقين" ، وهـو سـعي مـن المشـكو فـي حقـه إلـى إيهـام القـارئ بتلقـي المحـامين الكـويتيين المـدافعين عـن المتهمـين الفلسـطينيين التهديـدات لثنـيهم عـن ممارسـة حـق الـدفاع . وحيـث أن النيابـة العامـة تُسـاير الشـاكي فـي نعـت تلـك السـطور ومـا تضـمنها مـن وقـائع بـالقول المرسـل، ولأصـحاب الشـأن مـن السـادة المحـامين الحـق بالتعقيـب علـى ورد فيهـا والـرد عليهـا، تأكيـداً أكـان أم نفيـاً، ودون أن تحمـل تلـك العبـارات معنـى الإسـاءة للشـعب الكويتي وطعناً به، مما لا تثريب عليه .

وحيث إنه في شأن ما نسب للمشكو في حقه فيما أورده في الصفحة الرقيمة ٢٨٢ من مطبوعه الطعين، " انهت الكويت بعد تحريرها خدمات معظم الفلسطينيين العاملين في القطاع الحكومي وتقدر الأعداد بآلاف الموظفين والموظفات في قطاع التعليم والصحة والإدارة لكل منهم عائلة قد تكون مكونة من ثلاثة أو أكثر، لقد دفعت الكويت جميع مُستحقات الخدمة للفلسطينيين لكن أوضاع الغزو والتحرير جعلت الدولة تتعامل مع نهاية الخدمة بإسلوب مختلف عما كانت الأمور قبل عام ١٩٩٠ ، هكذا خسر الموظفون عدداً من الامتيازات التي كانت تدفع لهم عندما تنتهي خدماتهم بشكل طبيعي قبل عام ١٩٩٠ " . وهو ما تعده النيابة العامة من قبيل السرد التاريخي لتلك الواقعة وانتقاداً للقائمين على العمل العام وقتذاك، مع التوكيد - يقيناً - على حق دولة الكويت - دون غيرها - بممارسة سلطتها السيادية وسلطانها بُغية تحقيق مصالح شعبها ومؤسساتها المختلفة وبما يتوافق مع صحيح القانون والمبادئ الدستورية التي تحكمها، ودون أن تحجر على الأفراد والباحثين حقهم في الانتقاد المشروع للقائمين بالعمل العام بحسبانه حقاً دستورياً لا ريب فيه.

وحيث إنه في شأن ما نسب للمشكو في حقه فيما أورده في الصفحة الرقيمة ٢٨٢ من كتابه الطعين ، " كان الفلسطينيون العاملون في القطاع الخاص في موقف مماثل، بعضهم إستمر في الشراكة بالإتفاق مع شريكه وكثير منهم باعوا حصصهم بأسعار زهيدة ، وفي كثير من الحالات إن لم يكن في أغلبها، كان الشريك الكويتي كفيلاً شكلياً، وفي حالات أخرى شريكاً في رأس المال ، فنظام الكفالة والشراكة المتبع في الكويت ومنطقة الخليج أضر بالفلسطينيين، فعبر هذا

النظام يمكن البدء في تأسيس أعمال مربحة وناجحة مع شركاء كويتيين صامتين، لكن هذا النظام لم يكن نظاماً عادلاً عندما وقع الخلاف أو أصبح الشركاء في وضع يتطلب بيع حصصهم في شركات أسسوها وأداروها على مدى عقود، الكثير من الكفلاء الشكليين أصروا على الإستفادة من جميع الثغرات القانونية المُمكنة للسيطرة الفعلية على الشركات وقيمتها، وحدث هذا في ظل أجواء من إستغلال حالة التوتر، لم يكن هذا سلوك كل القطاع الخاص والشراكات فالقصص هنا متباينة ويجب الحذر من التعميم، لكن ظاهرة القفز على الحصص بسبب تملك الكفيل ٥١% من الشركة، أكان ذلك بصورة شكلية أم رسمية، لم تكن ظاهرة استثنائية "، كما أورد العبارة الطعينة في ذات الصفحة: " أن في حالات الموظفين العاملين في الشركات المُختلفه نجد أن صاحب العمل في موقف تفاوضي أفضل، خاصة عندما لم يحصل موظفوه على إقامة من الدولة، في هذه الحالة ستقع مفاوضات إنهاء الخدمة ، بعض أصحاب العمل لم يقدموا شيء للموظف يساوي أعوام العمل والأتعاب إنطلاقاً من أن الغزو دمر شركتهم بالأساس والبعض الآخر ساوم الموظفين على نهاية الخدمة ليقبلوا بالنصف أو أقل وذلك إستغلال للأحوال ". وأياً كان وجه الصواب أو العوار فيما أورده المشكو في حقه فإن عباراته تحمل معنى الانتقاد المشروع لنظام الكفالة الكويتي وحصة الشريك الأجنبي ومآلها إبان الأزمات وآثار انقطاع صلته ببلد الإقامة والتعليق عليها دون حاجة إلى حمل معاني العبارات بغير مقصودها، بحسبانها مساساً بالتاجر الكويتي وإساءة له، فلا يجوز للمتخاصمين رصد الآراء المخالفة ليحدد كل منهم ما يكون في مفهومه مباحاً أو محظور، ذلك أن الحد الفاصل ما بين النقد المباح والمحظور رهن بالغاية منه والمحل الذي انصب عليه،

فإن اقتصر النقد على العمل ومسبباته وآثاره دون أن يتضمن فُحشاً بالعبارات أو تعريضاً بالسمعة وعلى النحو الذي قرره المشكو في حقه في عبارته المنوه عنها، فلا جناح عليه ولا تأثيم .

وحيث إنه في شأن ما نسب للمشكو في حقه فيما أورده في الصفحة الرقيمة ٢٨٥ من كتابه الطعين،" استغرق الكويتيون ردحاً من الزمن للتخلص من أثار الغزو النفسية وجروحه ولكن ما أثار دهشة المسئولين في الكويت هو أن الكثير من المواطنين التجار وأصحاب القطاع الخاص كتبوا كتب توصية مؤثرة بحق شركائهم وموظفيهم الفلسطينيين لتأمين الإقامة لهم وبالتالي مزاولتهم أعمالهم ولم تكن تمنح الإقامة إلا لأقلية بعد أن يقوم رب العمل أو الشريك الكويتي بكتابة رسائل الى وزير الداخلية يشيد من خلالها بموقف شريكه أو موظفيه إبان المحنة التي ألمت بالكويت ولكي تمنح الإقامة كان لابد من موافقة وزير الداخلية لإصدار الموافقة وبناء عليه منحت بضعة آلاف من الإقامة للفلسطينيين رغم محدوديتها وصعوبتها وفي معظم الحالات إستحالتها ". وهو قول غير سديد حسبما يراه الشاكي، إذ وضعت وزارة الداخلية إثر تحرير البلاد نظاماً استثنائياً بغية المحافظة على الأمن الداخلي بوضع قيود أمنية على المتعاونين مع النظام العراقي كما طُلب من الفلسطيني المقيم كتاب تزكية من بعض المواطنين المرابطين أثناء الاحتلال بأن لم تبدر من طالب الإقامة تصرفات أو انتهاكات أو ممارسات ضد الكويت أو المواطنين، وهو ما تراه النيابة العامة أنه من قبيل المُجادلة في الإجراءات المُتبعة – إثر تحرير البلاد – لمنح الأجنبي إقامة قانونية سارية، وانتقاداً لضوابط استحقاقها وقتذاك، وبما يخرجها عن إطار المساءلة أو التأثيم .

وحيث إنه في شأن ما نسب للمشكو في حقه فيما أورده في الصفحة الرقيمة ٢٨٦ من كتابه الطعين" لهذا أتساءل: هل كان هناك موقف سياسي بين أكثر من طرف دولي وعربي وإسرائيلي وأمريكي بالإضافة إلى النظام المصري بقيادة مبارك يرفض مبدأ وجود جالية فلسطينية مؤثره في الكويت ومنطقة الخليج تمثل القوة الداعمة الأهم للانتفاضة الفلسطينية، وتمثل في الوقت نفسه القاعدة الإدارية التنظيمية والمالية الأهم للحركة الوطنية الفلسطينية؟ فهل يؤدي إضعاف هذه الجالية لضرب آخر قواعد القدرة الفلسطينية الناعمة في الشتات ما يساعد في جعل الفلسطينيين يقبلون بما كانوا يرفضونه على الدوام ! ". وهو ما اعتبره الشاكي جحوداً لدول التحالف في موقفها المشرف لتحرير دولة الكويت ومواراة للمواقف المعيبة من القيادة الفلسطينية وشعبها والتنظيمات المساندة لها في قضية الكويت العادلة. وجدير بالنيابة العامة أن تؤكد على اعتزاز المواطن الكويتي وامتنانه لكل من وقف معه في محنته المريرة بعد أن أدبرت الدنيا عنهم، وجنح الدهر على وطنهم، دولاً كانوا أو أفراد أو تنظيمات، وعلى النحو المبين سلفاً، ودون أن ينال من ذلك بضع سطور من مطبوع أو بحث قد يحمل غُنة الجحود أو النكران، سيما وأن المشكو في حقه أورد في الفقرة التالية (والتي أغفل الشاكي ذكرها) رغبة الأمريكيين ربط قضايا الإرهاب ببعض التنظيمات الفلسطينية والدفع باتجاه ضرب قواعدها المُؤثرة في الخليج (الصفحة رقم ٢٨٧ من الكتاب الطعين) وذلك في معرض استدلاله على رغبتهم إضعاف الجالية الفلسطينية بالكويت؛ وهي محاولة لوصل وقائع تاريخية بالوضع الراهن واستنكاراً منه لوصم بعض التنظيمات الفلسطينية بالإرهاب، وهو ما تصير معه العبارات السابقة (محل الطعن) من قبيل الخطأ الظاهر في الإستدلال

والخلط البين في المعاني، ودون أن يؤدي إلى فساد فكر المشكو في حقه أو إنحرافه أو سوء نيته وبما يستأهل عقابه جزائياً بمظنة الإضرار بعلاقات دولة الكويت بالدول العربية والصديقة والمؤثمة بالمادة الرقيمة ٢١ / ٩ من قانون المطبوعات والنشر الرقيم ٣ لسنة ٢٠٠٦ ، مما لا تثريب عليه في شأن ما ورد في مُجمل كتابه الطعين " النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني" والصادر عن المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات في دولة قطر، وبما يتعين إستبعاد مظنة مُخالفة المادتين ٢٠ و ٢١/الفقرات أرقام ٢ ، ٧ ، ٩ من قانون المطبوعات والنشر الرقيم ٣ لسنة ٢٠٠٦ التي رانت بالأوراق؛ وقمينٌ بالنيابة العامة أن تُنوه إلى استحالة توافر صفة الحياد التام أو التجرد في كتابة تاريخ الدول أو الشعوب أو الشخصيات المُؤثرة عبر مختلف العهود؛ فكل مُؤرخ وراصد للتاريخ يُدون تلك الأحداث ويفسرها من رؤيته المنفردة ويضفي عليها النعوت السلبية والأوصاف الإيجابية تبعاً لمنظوره الشخصي وخلفيته العلمية وتجاربه في ميدان البحث والاستقصاء، ولا مشَاحَّةَ أنه ميل فطري شائع يصعب أن ينعتق منه أي باحث أو مفكر يُعززه إنتماؤه العرقي أو الديني أو المذهبي أو الأيديولوجي مما لا قيد فِي مَا يقدمه مِنْ آرَاءٍ متى ما ثبت نكوله عن خلق الأحداث والوقائع أو تزييف التاريخ وبما لا يستحق حماية التشريع.

وحيث إنه في شأن ما سطره الشاكي بدر خالد البحر في شكواه وما قرره بالتحقيقات هو ترديد لسابقه تم الرد عليه وعلى النحو المبين أعلاه ودون حاجة إلى التكرار.

ولا يفوت النيابة العامة أن تشيد بالنهج العلمي للبحث الموجز والمنشور في بيان مثالب الكتاب الطعين والمُحرر من قبل السفير فيصل راشد الغيص، إذ عدد

مثالـب المطبـوع بأسـلوب هـادئ متـزن خـال مـن الغلـو بالتفسـيرات وتأليـب المعـاني والشـطط فـي المرامـي، وبمـا يشـكل نقـداً علميـاً محمـوداً دونمـا حاجـة لرصـد المخـالفين والتلويح لهم بسوط الإنتقام توطئة لمحاكمتهم وإنزال العقاب .

وأخيـراً ، لا يتبقـى بـالأوراق سـوى جنحـة طـرح مطبـوع : النكبـة ونشـوء الشـتات الفلسـطيني فـي الكويـت للبيـع والتـداول دون الحصـول علـى تـرخيص مـن الجهـة المختصة وبما يتعين نسخ صورة من الأوراق يتم التصرف بها استقلالاً .

لذلك

أمرنا بالآتي :

أولاً : استبعاد مظنة جنحة المادتين ٢٠ و ٢١ / الفقرات أرقام ٢ ، ٧ ، ٩ من قانون المطبوعات والنشر الرقيم ٣ لسنة ٢٠٠٦ والمنسوبة للمشكو في حقه شفيق ناظم الغبرا من الأوراق .

ثانياً : قيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً مع إلغاء رقم الحصر.

ثالثاً: نسخ صورة من الأوراق تُخصص عن واقعة طرح كتاب : النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت للبيع والتداول دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة ويتم التصرف بها استقلالاً .

رابعاً : إعلان كل من شفيق ناظم الغبرا ، ياسر حمزاوي عبدالعال حجاجي ، أحمد جابر عجيل الشمري ، عبير عبدالله الحسينان ، عبدالله محمد الطريجي ، بدر خالد البحر بهذا القرار .

تحريراً في ٢٩ من سبتمبر سنة ٢٠١٩ .

المستشار / مبارك عدنان الرفاعي
المحامي العام